

سُورِيَّةٌ فِي مَخَطَّاتِ السِّيَاسَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ

١٩٤٣ - ١٩٤٤

د . رؤوف عباس

كلية الاداب - جامعة القاهرة

بدأت الشواهد تشير الى قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء منذ عام ١٩٤٣ . ومع مطلع ذلك العام بدأ انسحاب الالمان من روسية بعد أن تقهقروا من ليننجراد وكيرسك وروستوف ، وتلاه انسحابهم من خاركوف وسمولنسك ثم كييف مع حلول خريف ذلك العام . وفي نفس الوقت انحسر المد الالمانى من شمال افريقية ، وحقق الحلفاء عليهم نصرا حاسما في العلمين ، ونزلت جيوش الحلفاء الى ايطالية التي خرجت من المحور وأعلنت الحرب على المانيا (١٣ أكتوبر) ، وبدأت طائرات الحلفاء تشن غارات جوية مكثفة على برلين (نوفمبر) .

وهكذا بدأ الحلفاء يبحثون موضوع التسوية التي ستعقب الحرب في سلسلة من المؤتمرات ، عقدت في القاهرة وطهران على التوالي (نوفمبر) ، حضرها الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى وشيانج كاي شيك (مؤتمر القاهرة) ، وستالين (مؤتمر طهران) ، بينما كانت قوات الحلفاء تحارب معركتها الاخيرة ضد اليابان ، احدى القوى الكبرى المشتركة في كتلة المحور ، فيما عرف بمعركة الباسيفيك (١) .

ولما كانت تسويات ما بعد الحرب مطروحة على بساط البحث بين دول الحلفاء ، فقد سارعت بريطانيا - ممثلة في خبائها بمنطقة الشرق الاوسط ورجال الخارجية البريطانية - الى وضع مخطط للسياسة البريطانية للشرق الاوسط في فترة ما بعد الحرب ، وضعوا فيه نصب أعينهم المصالح البريطانية في المنطقة ، وأهميتها كجسر يربط مابين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق . ويركز هذا البحث على نصيب سورية من تلك المخططات .

* * *

عقد مجلس الحرب بالشرق الاوسط The Middle East War Council جلساته بالقاهرة (١٠ - ١٢ مايو ١٩٤٣) برئاسة وزير الدولة للشرق الاوسط R.G. Casey ، ووكيله Lord Moyne ، وعضوية سفراء بريطانية في كل من مصر والعراق واليونان ، والمندوب السامي البريطاني بفلسطين وشرق الاردن ، وحكام مالطا وقبرص وعدن ، والوزراء المفوضون في سورية ولبنان (الميجور جنرال Spears) وايران واثيوبية ، والقائم بالاعمال بالسعودية ، والسكرتير المدني لحكومة السودان ، وقائد القوات البريطانية بالليفانت ، وقائد عام قوات الشرق الاوسط ، وبعض كبار ضباط قيادته . وكان الموضوع الاساسي الذي بحثه المجلس هو وضع أسس السياسة البريطانية في الشرق الاوسط لفترة ما بعد الحرب (٢) .

ورأى المجلس أن اقرار الامن في الشرق الاوسط وتأمين مصالح بريطانية في المنطقة يحول دونهما امران : أولهما ، وجود عنصرين مثيرين للمتاعب في المنطقة هما ، اليهود في فلسطين ، والفرنسيون في سورية . وثانيهما ، احتمال تدهور المنطقة اقتصاديا بعد الحرب . وقد يترتب على أحد هذين الامرين أو كليهما اثاره الاضطرابات في المنطقة بعد الحرب ، أو فتح الطريق امام الدول الاخرى المهتمة بالمنطقة — مثل روسية — لمزاحمة المصالح البريطانية فيها .

ولمواجهة تلك المخاطر المحتملة نظر مجلس الحرب بالشرق الاوسط الى المشكلات السائدة في المنطقة زمن الحرب ، والتي قد تستمر بعد نهايتها من زاوية المصالح البريطانية ، في محاولة لوضع حلول لهذه المشكلات تضمن الوجود البريطاني وتؤمن المصالح البريطانية ، في شكل سياسة بريطانية عامة شرق اوسطية تقوم على محاور أربعة :

١ - ابقاء الاوضاع الراهنة في فلسطين على ما هي عليه دون تغيير ، مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالاخلال بالتوازن القائم في فلسطين ، واصدار اعلان سياسي لتأكيد المبادئ الاساسية التي وردت بالكتاب الابيض (١٩٣٩) ، مع الحصول على تأييد الولايات المتحدة الامريكية لهذه الخطوة .

ب - الزام فرنسا الحرة بتوقيع معاهدتين مع سورية ولبنان مماثلتين للمعاهدة الانجليزية — العراقية ، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالاستقلال ، تمهيدا للتخلص من الوجود الفرنسي بالمنطقة نهائيا .

ج - استمرار مهمة مركز تمويل الشرق الاوسط
Middle East Supply Centre فيما بعد الحرب ، على أن يتحول الى
مجلس اقتصادي للشرق الاوسط Middle East Economic Centre
في صورة منظمة اقتصادية اقليمية تعاون دول الشرق الاوسط على حل
المشكلات المتصلة بالنواحي الاقتصادية والسياسية النقدية التي تعجز
عن حلها بمفردها ، وذلك بالتعاون مع امريكا .

د - اقامة نوع من الاتحاد العربي على أن يكون اتحادا ضعيفا غير وثيق
العري ، يمتص التيارات القومية التي تشكل خطرا على المصالح البريطانية،
ويوفر قدرا من التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد
الحرب ، على حين تتولى بريطانية الاشراف على الجوانب الاقتصادية
والثقافية للبلاد العربية . واذا تعذر ذلك تفعل بريطانية على اقامة اتحاد
سورية الكبرى من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن .

وبهنا هنا نصيب سورية في هذه المخططات البريطانية العريضة المتشعبة ، من
حيث السبل التي اقترحت لتحقيقها ، والعقبات التي اعترضت طريقها ، وأثرها على
الاضاع في المنطقة في اعقاب الحرب .



كانت بريطانية تعتبر الوجود الفرنسي في سورية مرهون بتنفيذ الوعود التي
قطعتها حكومة فرنسا الحرة على نفسها بعد استرداد سورية من حكومة فيشي . وهي
وعود اعتبرها الانجليز ملزمة لفرنسة، بحكم ما توصل اليه الجانبان البريطاني والفرنسي
قبيل غزو الحلفاء لسورية . وتتمثل هذه الوعود فيما يلي :

١ - الاعلان الذي اذاعه الجنرال Catroux ممثل حكومة فرنسا
الحرة في ٨ يونيو ١٩٤١ (وهو اليوم الذي عبرت فيه قوات الحلفاء الحدود
السورية) ، والذي تضمن انتهاء الانتداب على سورية ولبنان والاعتراف
باستقلالهما وسيادتهما على اراضيهما ، وان للسكان مطلق الحرية في أن
يعيشوا داخل دولتين مستقلتين ، او في دولة واحدة مستقلة ذات سيادة ،
وان قوات الحلفاء لاستهدف سلب السكان حريتهم ، وانما جاءت لتأكيدهما،
وان الهدف من العمليات العسكرية طرد قوات هتلر من سورية حتى
لا تصبح قاعدة يشن منها الالمان هجماتهم على الانجليز او على الفرنسيين
انفسهم (٣) .

ب - تصريح تشرشل رئيس الوزراء البريطاني امام مجلس العموم (٩٠ سبتمبر ١٩٤١) الذي أكد فيه انه ليس للانجليز مطامع في سورية ، وانهم لا يسعون للحلول محل الفرنسيين ، او اقامة مصالح بريطانية في اي جزء من سورية ، وان الوجود الانجليزي في سورية هدفه العمل على كسب الحرب واستطرد قائلاً : « ولكن يجب ان أعلن بوضوح ان سياستنا التي تشاركنا فيها حليفنا حكومة فرنسا الحرة ترمي الى اعادة سورية للسوريين الذين سينالون استقلالهم في اقرب فرصة ممكنة ، وكذلك كامل حقوق السيادة على اراضيهم . ولا نرى ان يتأجل اقامة حكومة سورية مستقلة الى ما بعد الحرب . . ولكننا نرى ضرورة زيادة نصيب السوريين في الادارة ، ولا جدال في ان فرنسا سوف تحتفظ بنفس الوضع الذي كان لها في سورية قبل الحرب ، ولكن فرنسا ايقنت ان هذا الوضع لابد ان ينتهي . ومن ناحية اخرى نعتز بفرنسا بامتيازات خاصة في سورية تنفرد بها بين غيرها من كل دول اوروبا ، فاذا احرزت اي من الدول الاوربية نفوذاً في سورية ، فان نفوذ فرنسا يجب ان يكون له السبق » (٤) .

ج - المراسلات التي تبودلت بين ليتلتون Lyttelton (وزير الدولة البريطاني بالشرق الاوسط) وديغول De Gaulle في ٢٥ ، ٢٧ يوليو ١٩٤١ والتي لا تخرج عما جاء في تصريح تشرشل سالف الذكر (٥) .

غير ان كلا الطرفين لم يلتزما بتعهداتهما ، فلا الفرنسيين كانوا على استعداد لمنح سورية ولبنان الاستقلال التام ، ولا الانجليز كانوا عند وعدهم بعدم منافسة الفرنسيين في المنطقة ، اذ وضعت بريطانية الميجور جنرال سيرادوارد سبيرز Edward Spears على رأس بعثتها الدبلوماسية في سورية ولبنان ، ولم يكن الاخير يخفي عداؤه للفرنسيين ، كما لم يتوان عن تقديم العون للعرب لاحباط جهود الجنرال كاترو الذي كان يتفاوض مع السوريين واللبنانيين حول اقامة نظام حكم ديمقراطي في اطار الانتداب وتحت مظلته . ورغم اعلان استقلال سورية في سبتمبر ١٩٤١ ، ولبنان في ديسمبر من نفس العام ، الا ان فرنسا الحرة كانت مترددة في تصفية وجودها في البلدين ، وفي اطار هذا التردد سمحت فرنسا بتشكيل حكومة وطنية في كل من سورية ولبنان في مارس ١٩٤٣ . ولكن الوجود الفرنسي ظل قائماً .

وقد بلغ ضيق فرنسا بالانجليز ، حد قيام ديغول بابلاغ مجلس فرنسا الحرة ، ان متاعب فرنسا في سورية ترجع الى نشاط مجموعة من الانكليز المتعنتين المتعاطفين

مع العرب ، والذين يحظون بتأييد رئيس الوزراء البريطاني ووزارة المستعمرات ، والذين يريدون اغتنام فرصة المسألة السورية لازاحة فرنسة من المنطقة (٦) .

* * *

وكانت قرارات مجلس الحرب للشرق الاوسط (١٠-١٣ مايو ١٩٤٣) سائلة الذكر التجسيد الحي للاهداف البريطانية ، ولمحاولة ابعاد الفرنسيين عن المنطقة في اطار مخطط يهدف الى تكريس المصالح البريطانية في المنطقة بعد ان تضع الحرب اوزارها .

فقد اعتبر المجلس ان الوجود الفرنسي في سورية ولبنان يلحق الضرر بمصالح بريطانية في منطقة الشرق الاوسط ، كما يؤدي الى اعاقه « التطور السلمي للبلاد العربية ويحرمها من الرخاء الاقتصادي » . كما ان وجود قوة اجنبية غير متعاونة مع بريطانية ولا يمكن الاعتماد عليها من الخطورة بمكان ، لان ثمة احتمال قيام ثورة ضد فرنسة الضعيفة الواهنة بعد الحرب ، وخاصة عندما يتناقص حجم القوات البريطانية في سورية ولبنان .

كذلك يصبح تنفيذ أي مشروع لاقامة « اتحاد عربي » من الصعوبة بمكان مع استمرار الوجود الفرنسي ، سواء كان ذلك الاتحاد يجمع الدول العربية كلها ، او يقتصر على « سورية الكبرى » فيشمل الاردن وفلسطين الى جانب سورية ولبنان ،

ورأى المجلس ان من الممكن اخراج فرنسة من المنطقة بطريق التفاوض ، كان تمنحها بريطانية اراضي اخرى في أي مكان آخر كتعويض عن نفوذها في سورية ولبنان ، غير ان تحقيق ذلك خلال الحرب من الصعوبة بمكان ، ولذلك ليس امام بريطانية الا اتباع ما يلي :

٢ - تقوية الاتجاه نحو الاستقلال الذي يسود البلدين ، حتى يصبحا ذا صبغة وطنية مستقلة في اطار ميثاق الاطلنطي . على ان تنظم مصالح فرنسة من خلال معاهدة تبرم مع كل من البلدين ، سواء مع فرنسة الحرة او غيرها من الحكومات الفرنسية التي تقام عقب انتهاء الحرب .

ب - تدعيم مركز بريطانية عن طريق توسيع صلاحيات قائد عام قوات الشرق الاوسط في كل ما يتصل بالنواحي العسكرية وادارة دفعة الحرب .

ج - مقاومة اي محاولة ترمي الى اخراج سورية ولبنان من كتلة الإسترليني . وراى المجلس ضرورة قبول الفرنسيين لهذه السياسة اذا شأؤوا استمرار التعاون مع بريطانية ، اما اذا تمسكوا بالانتداب وتابعوا سياستهم في المنطقة فان ذلك سيؤدي الى اعاقه المجهود الحربي للحلفاء (٧) .

وفي مذكرة ايضا حية الحقها مجلس الجرب بالشرق الاوسط بهذه المقرارات ، واختص بها الاوضاع في سورية ولبنان ، بين الدوافع التي حدث به الى التوصل لهذه المقرارات ، ويمكن تلخيصها فيما يلي : (٨)

١ - السياسة الفرنسية في سورية تثير سخط العرب في المنطقة على فرنسة ، خاصة وان الفرنسيين نكصوا بوعدهم بمنح الاستقلال التام ، مما يجعل البلاد العربية الاخرى ترفض الدخول في اتحاد مع سورية ولبنان مابقي الوجود الفرنسي قائما .

ب - يجب الاحتفاظ بالشرق الاوسط كقاعدة للمصالح العسكرية البريطانية فيما بعد الحرب . ووجود الفرنسيين الذين ناصبوا الانجليز العداء - بدلا من التعاون معهم على تحرير فرنسة - لا يشجع على تسليم بريطانية ببقائهم في سورية لان ذلك يتعارض مع المصالح العسكرية البريطانية .

ج - الاسس التي قامت عليها السياسة الانجلو - فرنسية الخاصة بسورية ولبنان خلال الحرب ، (تصريح رئيس الوزراء البريطاني امام مجلس العموم ، واتفاقية ليتلتون - ديچول) لا تخدم مصالح بريطانية في المنطقة لانها تنكر وجود مصلحة لها في الليفانت فيما عدا كسب الحرب ، وتؤكد عدم رغبتها في مزاحمة فرنسة في المنطقة ، ولكن في مقابل ذلك يجب ان توافق فرنسة على استقلال سورية ولبنان استقلالا تاما ، على ان تتمتع بامتيازات خاصة في المنطقة تجعل لنفوذها القدر المعلى دون سائر دول اوربة ، وهذا ما يتعارض مع سياسة بريطانية ومصالحها عند انتهاء الحرب .

د - والبديل الوحيد الذي يمكن تقديمه لفرنسة عوضا عن هذه الامتيازات المعترف بها في التصريحات السابقة ، هو منحها طرابلس الغرب في مقابل الانسحاب نهائيا من سورية ولبنان ، ولكن ذلك امر مشكوك فيه لانهم سيعارضون هذه الفكرة او غيرها من الافكار لتشبثهم بالبقاء في المنطقة ، وتمسكهم بما يسمونه « حقوقا تاريخية » فيها .

هـ - وفي مواجهة السياسة الفرنسية الحالية في سورية ولبنان يجب على بريطانيا العمل على احباط محاولات فرنسا توقيع معاهدات مع البلدين ، مثل تلك التي حاولت ان توقعها معها في عام ١٩٣٦ . فمن الناحية القانونية لا تؤثر اي معاهدة توقع خلال الحرب على اوضاع الانتداب ، خاصة وان السلطة الفرنسية القائمة لا تتمتع باعتراف الامم المتحدة ، كما انه لا يمكن ان تصبح مثل هذه المعاهدات ملزمة لاي حكومة سورية او لبنانية لم تأت الى السلطة بانتخابات حرة ، ولذلك يجب ان توجه بريطانيا النصح الى حكومتي البلدين بعدم التفاوض على اي معاهدة مع فرنسا قبل ان تنتهي الحرب .

و - يجب ان تتمسك بريطانيا بالمادة الاولى من اتفاقية لیتلتون - ديجول ، التي نصت على تخويل قائد عام قوات الشرق الاوسط كل الصلاحيات لمواجهة العدو المشترك تمسكا فعليا كما وردت في النص الرسمي ، والتأكيد على ان كل تصرفات القائد العام معترف بها في ضوء ما جاء بالفقرة الثانية من نفس المادة المشار اليها ، لان ذلك امر ضروري من الناحية العسكرية ، في حالة اضطرار بريطانيا لتخفيض قواتها في سورية ولبنان ، وحتى لا تحاول فرنسا نقل قيادة المنطقة اليها .

ز - كما انه من الهمية بمكان ان تتمسك حكومة بريطانيا بانتماء البلدين الى كتلة الاسترليني وفق تصريح سير مايلز لامبسون (٩ يونيو ١٩٤١) ، لان خروجهما من كتلة الاسترليني ستكون له عواقب سياسية واقتصادية خطيرة ليس في سورية ولبنان فحسب ، بل في البلاد العربية المجاورة ايضا ، فانسحاب البلدين من كتلة الاسترليني سوف يعوق الجهود التي تبذل لاقامة اتحاد تقدي او جمركي بين بلاد « سورية الكبرى » والتي تعد ضرورية عند النظر في وضع نظام اقتصادي لهذه البلاد فيما بعد الحرب .

وكان الجانب الخاص بسورية في قرارات مجلس الحرب بالشرق الاوسط موضع انتقاد الخارجية البريطانية (٩) ، التي اعتبرتها لا تتفق مع الخط الذي تسير عليه السياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، وعللت دوائر الخارجية الخلاف بينها وبين السلطات المختصة بالشرق الاوسط الى تأثر الاخيرة باتجاه سكان المنطقة نحو الوحدة القومية ، ورات الخارجية ان الاخذ بمقترحات مجلس الحرب سوف يؤكد مخاوف الفرنسيين ، التي عبر عنها ديجول نفسه صراحة ، والتي تذهب الى ان بريطانيا تحاول الاستفادة من هزيمة حليفها فرنسا بالحلول محلها في الشرق الاوسط ، «ولا بد

أن يؤثر ذلك على روح القتال عند الفرنسيين ، ونحن نأمل دائما أن يؤدي تعاونهم معنا الى نتائج ايجابية في شمال افريقية وفرنسة ذاتها .» كما ان اتباع السياسة التي اقترحها مجلس الحرب يؤدي الى زيادة التوتر في شمال افريقية واماكن اخرى ، ولذلك من مصلحة بريطانية كسب الفرنسيين الى جانبها لتحرير فرنسة ذاتها من المحور .

فاذا استمعت الخارجية الى نصيحة مجلس الحرب ووافقت على طرد الفرنسيين من سورية ، فان ذلك يضع بريطانية وجها لوجه أمام العرب ، الذين يتطلعون الى اقامة وحدة قومية ، فاذا تقاعست عن مساعدتهم على تحقيق ذلك ، اثاروا المتاعب في وجهها ، وهددوا مصالحها « . . ولكننا لا نعلق املا حقيقيا على اقامة نوع من الاتحاد العربي ، فمن المؤكد ان مثل هذا الاتحاد لن يدعم مجهودنا الحربي » . واعتبرت الخارجية ان اقامة « سورية الكبرى » ، التي تشمل فلسطين لن يكون في صالح بريطانية ، لان أي تغيير في السياسة البريطانية في فلسطين سوف يسبب المتاعب من جانب اليهود ، فاذا تدخلت بريطانية في فلسطين خلال الحرب كان ذلك يعني اثاره الاضطرابات في المنطقة الممتدة من عبدان الى حيفا ، ومن ثم يجب ابقاء فلسطين خارج مثل هذا الاتحاد والمحافظة على الاوضاع الراهنة فيها ، والبعد عن اتخاذ أي خطوة واسعة لتحقيق الوحدة العربية .

ولفتت الخارجية النظر الى احتمال ان يؤدي الاخذ بقرارات مجلس الحرب الى تحالف الفرنسيين مع الروس لمواجهة سيطرة الانجليز على الشرق الاوسط ، « فاذا اتاحت الفرصة أمام الروس للتدخل في المنطقة ، فسيقفون الى جانب العرب ، وحتى اذا خرج الفرنسيون من سورية ، دون ان نستطيع مواجهتهم » .

ومن ناحية أخرى ، ابدت الخارجية البريطانية موافقتها على تشجيع الحركة العربية المطالبة بالاستقلال في سورية ولبنان ، لان ذلك سيؤدي الى اقامة حكومات محلية قوية ، كما انه يتسق مع الاسس التي قامت عليها السياسة الانجلو - فرنسية الخاصة بسورية . ولكن الخارجية حذرت من أن يؤدي فشل الإنجليز في تدعيم اتجاه سورية ولبنان نحو الاستقلال الى « تسميم » علاقة بريطانية بسلطات فرنسة الحرة . ورفضت دوائر الخارجية البريطانية الموافقة على مقترحات قائد عام قوات الشرق الاوسط التي تبرر حقه في التدخل في كل صغيرة وكبيرة في سورية لان ذلك يؤدي الى توتر في العلاقات الانجلو فرنسية ، والدخول مع الفرنسيين في صراع مرير . ولكنها رأت ان من الممكن اخراج الفرنسيين من سورية بعد الحرب ، عندما تكون ثمة حكومة في فرنسة يمكن التفاوض معها . وان مايجب التركيز عليه هو تحرير فرنسة

من قوات المحور ، لان السلطة الفرنسية القائمة (فرنسة الحرة) تعتبر الحفاظ على المصالح الفرنسية واجب مقدس ، وتشك في نوايا البريطانيين والامريكان ، ولذلك من المتوقع ان تؤدي اي محاولة لاجراجهم من المنطقة الى ازمة حادة بين لندن والجزائر ، قد تقف حائلا دون تفاهم الطرفين عندما يحين الوقت للتشاور حول العمليات العسكرية في فرنسة ذاتها(١٠) .

وفيما يتعلق برأي الخارجية في الجانب الاقتصادي من قرارات مجلس الحرب الخاص بابقاء سورية داخل كتلة الاسترليني ، فقد نال هذا القرار تأييد الخارجية البريطانية ، التي اكدت ان بريطانيا على استعداد للدخول في صراع مع فرنسة الحرة من اجل بقاء المنطقة ضمن كتلة الاسترليني التي دخلتها في عام ١٩٤١ ، عقب طرد سلطات فيشي منها ، ولكن حكومة فرنسة الحرة بدأت في اعادة تكوين كتلة الفرنك منذ ١٩٤٣ ، وكان من المتوقع ان يدخلوا سورية ولبنان فيها ، مما يترتب عليه - من وجهة النظر البريطانية - فقدان الثقة في العملة المحلية ، واقبال السكان على شراء الذهب والسلع لضمان قيمة اموالهم ، وما ينتج عن ذلك من ازدياد حجم التضخم الذي تسعى بريطانيا للحد من غلوائه في المنطقة ، لانه كان من المتوقع ان تنخفض قيمة الفرنك بالنسبة للجنيه الاسترليني من ١٧٦ الى ٢٠٠ فرنك للجنيه الواحد ، وذلك بعد اعادة بناء كتلة الفرنك .

وكان كاسي Casey وزير الدولة البريطاني للشرق الاوسط يرى ضرورة بقاء سورية داخل كتلة الاسترليني ، حتى يصبح باستطاعة بريطانيا وضع نظام اقتصادي شامل للمنطقة كلها بعد الحرب ، و اشار بضرورة توجيه الدعاية الى الشعبين السوري واللبناني عند استقلالهما للبقاء داخل كتلة الاسترليني ، واكد ان السكان انفسهم يتوقعون ذلك .

وقد نوقشت مسألة بقاء سورية ولبنان داخل كتلة الاسترليني مع وزارة الخزانة البريطانية وبنك انجلترا ، واكن ارجىء البت في هذا الموضوع حتى تستقر الحكومة البريطانية على رأي بشأن مقترحات مجلس الحرب في الشرق الاوسط الخاصة بمستقبل الوجود الفرنسي في سورية ، وحتى يصبح الفرنسيون في وضع سياسي يمكنهم من مناقشة مسألة النقد بمختلف جوانبها . وقد شاركت وزارة الخزانة وبنك انكلترا في التاكيد على صعوبة ابقاء سورية داخل كتلة الاسترليني اذا رفض الفرنسيون التعاون مع الانجليز في تطبيق النظم النقدية المتبعة في منطقة الاسترليني ، ولفت النظر الى ان بنك سورية Banque De Syrie يعد جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفي

الفرنسي ، وانه لا يمكن احكام الرقابة على النقد في الاقليم اذا ظل هذا البنك تحت سيطرة سلطات فرنسة الحرة .

ولذلك رأت الخارجية البريطانية ان تظل هذه المسألة معلقة ، حتى يحين الوقت لقيام مفاوضات بين وزارة الخزانة البريطانية والسلطات الفرنسية ، وعندئذ يمكن معالجة مسألة بقاء سورية في كتلة الاسترليني باعتبارها مسألة فنية « . . اما اذا اثير الموضوع في محادثات سياسية ، فان الفرنسيين سوف يتخذونه دليلا على حرصنا على ابعادهم عن سورية » ، فاذا اصر الفرنسيون على ادماج المنطقة في كتلة الاسترليني يصعب العثور على حل لهذه المشكلة (١١) .

وازاء هذا التباين في وجهات النظر بين وزارة الخارجية البريطانية ومجلس الحرب في الشرق الاوسط حول المخططات السياسية الخاصة بسورية ، استدعى كاسي Casey وزير الدولة بالشرق الاوسط والجنرال Spears الوزير المفوض في سورية ولبنان الى لندن لمناقشة هذا الجانب من قرارات مجلس الحرب معهما ، باعتبارهما اكثر الخبراء البريطانيين تحمسا لفكرة انهاء الوجود الفرنسي في سورية ولبنان ، بهدف الوصول الى تقارب في وجهات النظر حول هذا الموضوع حتى تستطيع الحكومة البريطانية ان تصل الى تحديد استراتيجيتها في المنطقة .

وقد عقد اجتماع في لندن (١٢) لهذه الغاية برئاسة وزير الحرب البريطاني ، حضره بالإضافة الى كاسي والجنرال سبيرز ، عدد من رجال وزارة الخارجية المعنيين بشؤون الشرق الاوسط ، وعرض كاسي في ذلك الاجتماع وجهات نظر مجلس الحرب في الشرق الاوسط ، وطلب تعليمات صريحة بشأن سياسة بريطانية في المنطقة ، ومدى حرصها على البقاء فيها . و اشار الى ان الشرق الاوسط يقف حازبا بين الدعويين لبريطانية المانية واليابان ، ويحتوى على المصالح البترولية البريطانية الحيوية ، وخطوط المواصلات ذات الاهمية الاستراتيجية لبريطانية ، ومن ثم تبرز اهميته الحيوية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية .

وقد اتفق الجميع على ضرورة المحافظة على النفوذ البريطاني في المنطقة ، كما وافقوا على اقتراح وزير الدولة للشرق الاوسط الخاص بضرورة قيام نوع من التنسيق بين بريطانية والولايات المتحدة الامريكية يحول دون تعرض الانجليز للمنافسة الامريكية التي تضر بالنفوذ البريطاني ، في مقابل تأييد بريطانية للمصالح الامريكية في منطقة الكاريبي ، فبريطانية تحتاج - في رايه - الى مساندة امريكية لها في الشرق

الايوسط ، وبدون ذلك لا يمكن ضمان نجاح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة ، بما في ذلك الجانب الخاص بسورية .

وفيما يتعلق بالمسألة السورية طالب الجنرال سبيرز بالتمسك بقرارات مجلس الحرب ، فمن الضروري - عنده - ان يكون مركز الفرنسيين في سورية مماثل لوضع الانجليز في العراق ، وان الصعوبة تكمن في البحث عن طريق لتحقيق ذلك ، والاتفاق على ما يجب اتخاذه لمنع الفرنسيين من معاملة سورية ولبنان كما لو كانتا مستعمرتين فرنسيتين ، وذكر انه رغم التزام فرنسا الحرة بتوقيع معاهدتين مع البلدين ، الا ان الشواهد تشير الى ان فرنسا تسعى لاملء الشروط التي تخدم نفوذها وتعمل على استمراره دون ان تأخذ في الاعتبار حق سورية ولبنان في الاستقلال التام .

واكد كاسي ان ترك الحبل للفرنسيين على غاربه، وعدم تدخل بريطانية لتحقيق استقلال سورية ولبنان سوف يضر بالنفوذ البريطاني في المنطقة ، ويؤدي الى زعزعة مكانة بريطانية بين السكان العرب . وبذلك كسب وزير الدولة الحاضرين الى صفه حين اتفقوا على ضرورة معارضة تصرفات السلطات الفرنسية في سورية اذا كانت تلك التصرفات تتناقض مع التزاماتهم السياسية ، وتتعارض بذلك مع المجهود الحربي في المنطقة ، وراوا ان امتناع الفرنسيين عن تحديد علاقاتهم بسورية ولبنان على اساس تعاهدي يعرض المجهود الحربي للخطر . وأوصوا بضرورة توجيه احتجاج الى السلطات الفرنسية في الجزائر حول هذا الموقف .

ولكن عند اعادة بحث موضوع الاحتجاج في الاجتماع التالي (١٣)، رأى الاكتفاء بتوجيه مذكرة الى حكومة فرنسا الحرة من خلال سفيرها في لندن على ان يكون الاحتجاج ذا طابع عام حتى لا يثير مخاوف الفرنسيين ، ويفتح الباب امام الدخول معهم في صراع يضر بقضية الحلفاء . غير انهم اوصوا بضرورة بقاء سورية ولبنان داخل كتلة الاسترليني ، لما لذلك من اثار على المصالح البريطانية في المنطقة ، ولارتباطه بالسياسة الاقتصادية التي تعتمز بريطانية اتباعها في الشرق الاوسط بعد الحرب .

وفي ضوء الافكار التي طرحت على بساط البحث في تلك الاجتماعات تـبـلـورت الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، التي قامت على ضرورة الزام الفرنسيين بتنفيذ تعهداتهم السابقة ، ومنح سورية ولبنان الاستقلال التام ، وفتح الطريق بذلك امام اقامة منظمة اقتصادية للشرق الاوسط باسم « المجلس الاقتصادي للشرق الاوسط » « MEEC » بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ودول المنطقة ، على أن يكون عمل هذه المنظمة امتدادا لنشاط مركز تموين الشرق الاوسط MESC ،

وفتح باب المباحثات مع الامريكان حول هذا الموضوع . وبدأت هذه السياسة تعرف طريقها الى التنفيذ ، بمصادقة مجلس الوزراء البريطاني عليها (١٤) فأرسل ايدن وزير الخارجية ، مذكرة مطولة الى اللورد هاليفاكس - السفير البريطاني في واشنطن - حول السياسة البريطانية في الشرق الاوسط تضمنت مطالبته بمفاتيح الحكومة الامريكية لتأييد هذه السياسة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية كميدان للتعاون بين الطرفين في المنطقة (١٥) .

ولكن المسؤولين الانجليز في الشرق الاوسط ظلوا يضغطون على حكومتهم من أجل الحصول على تأييد الحكومة الامريكية للسياسة البريطانية الخاصة بسورية ، وكذلك المشروع الخاص باقامة اتحاد عربي في اطار مشروع سورية الكبرى . فقد ابرق وزير الدولة في الشرق الاوسط الى وزارة الخارجية ملفتا النظر الى احتمال قيام فرنسة بتوقيع معاهدة منفصلة مع كل من سورية ولبنان كل على حدة ، مع ربطهما بعجلة النفوذ الفرنسي ، مما يجعل اقامة « سورية الكبرى » من الصعوبة بمكان ، ورأى ضرورة ان تأخذ الخارجية هذا الموضوع بعين الاعتبار عند التفاوض مع الحكومة الامريكية بشأن الشرق الاوسط ، لان اقامة « سورية الكبرى » التي تضم سورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ، يعد - من وجهة نظره - حجر الزاوية في بناء أي سياسة بريطانية للشرق الاوسط فيما بعد الحرب .

غير ان الخارجية البريطانية رأت ان الحكمة تقتضي عدم اثارة هذا الموضوع مع الحكومة الامريكية لاستحالة انضمام فلسطين الى « سورية الكبرى » بسبب وضعها الخاص ، وان مفاتيح الامريكان في هذا الموضوع قد ينسف الجهود التي تبذل لكسب تأييدهم للسياسة البريطانية في المنطقة (١٦) .

ومن ناحية أخرى قدم الكولونيل Colonel Glubb - قائد الفيلق العربي الاردني واحد الخبراء الذي كانت تستشيرهم الخارجية فيما يتصل بالشرق الاوسط - مذكرة مستفيضة الى الخارجية حول وجهة نظره فيما يجب أن تكون عليه الاوضاع في التسويات التي ستعقب الحرب ، فرأى ان مستقبل سورية وفلسطين سيمثل مشكلة كبرى بعد اعلان الهدنة ، وأن حل هذه المشكلة يجعل بريطانيا في مأمن من مواجهة القلاقل والاضطرابات في العراق بسبب تحمس العراقيين وتعاطفهم مع سورية وفلسطين .

وفيما يتصل بسورية ذهب جلوب الى معارضة استقلال سورية استقلالا تاما ، بدعوى أن السوريين لا يستطيعون تحمل أعباء الحكم وحدهم لان الفرنسيين لم

يدرّبونهم على ذلك . ويقتضي ذلك أن تضع إحدى الدول الأوروبية يدها على سورية والإحلت الفوضى بالبلاد . كما أن فرنسا قد تنتهز فرصة انشغال العالم بإزالة آثار الحرب ، فتقوم بعمليات عسكرية في سورية ولبنان وتضمهما في وحدة سياسية واحدة تديرها بصورة مباشرة على نحو ما فعلت في شمال أفريقية . ويرى أن مصلحة بريطانية تقتضي إخراج الفرنسيين من سورية على أن تحل محلهم دولة أخرى تعمل على تهئية السوريين للاستقلال ، ومثل هذه الدولة قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانية .

واقترح جلوب أن تشمل المفاوضات مع الحكومة الأمريكية اقتراح بريطانية أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية سورية كلها بما فيها لبنان أو بدونه . ومثل هذا العرض يبرئ ساحة الانجليز من تهمة السعي لإخراج الفرنسيين من سورية ليحلوا محلهم ، كما أنها قد تزود سورية بإدارة « مستنيرة غنية متعاطفة تعاونها على الاستعداد لمرحلة الاستقلال ، كما قد تعطي أمريكا خبرة ببعض الأعباء التي تقع على عاتق بريطانية » .

فإذا رفضت أمريكا الانتداب على سورية كان من السهل على بريطانية قبوله ، وبذلك يصبح بالإمكان تحقيق مشروع « سورية الكبرى » الذي يجب أن يكون تحت رعاية بريطانية . واقترح جلوب إخراج الفرنسيين من المنطقة عن طريق التفاوض وتعويضهم عن ذلك بمناطق أخرى خارج الشرق الأوسط ، أو أن يتم تحقيق ذلك عن طريق استفتاء عام للسكان (١٧) .

ولكن فكرة قبول بريطانية الانتداب على المنطقة من قبل الأمم المتحدة كانت مرفوضة تماماً في دوائر الخارجية البريطانية . ولم تكن هذه الفكرة تعيش إلا في أذهان بعض الخبراء البريطانيين الاستعماريين العاملين بالمنطقة من طراز جلوب وسبيرز ، الذين ربطوا بين المصالح الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط ، وبين ضرورة سيطرة بريطانية سياسياً على اتحاد عربي يضم بلاد الشام كلها - بالمفهوم الجغرافي للكلمة - تحت اسم « سورية الكبرى » أو اتحاد عربي أوسع يضم جميع البلاد العربية يكون بمثابة هيئة للتنسيق السياسي بين البلاد العربية وبين السلطات البريطانية ، مع احتفاظ البلاد العربية بمظاهر الاستقلال وبحكومات وطنية من العناصر المعتدلة التي تقبل بالتنسيق مع بريطانية (١٨) .

* * *

ومهما كان الأمر فقد بدأت المباحثات الانجليزية - الأمريكية حول الشرق الأوسط

في ابريل ١٩٤٤ ، حيث تطرق البحث الى مصالح الدولتين في المنطقة كلها ، وفي حين ركز الامريكيون على مصالحهم البترولية في الخليج والملكة العربية السعودية وحصلوا على تأييد الانجليز لتلك المصالح في اتفاق تم بين الجانبين وتناول تفاصيل هذا الجانب الذي يهم الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ، ركز البريطانيون على انتزاع اعتراف امريكة بالشرق الاوسط منطقة نفوذ بريطانية . غير أن الامريكان فضلوا أن تكون المنطقة مجالاً للتعايش *Modus vivendi* بين الدولتين بعد الحرب ، مؤكداً على أن اهتماماتهم بالمنطقة اقتصادية وثقافية بالدرجة الاولى .

وفي الجلسة الثانية للمباحثات (١٢ ابريل) عرض الجانب البريطاني المسألة السورية ، بما في ذلك المفاوضات التي دارت على المستوى المحلي ، والاتفاقية الخاصة بنقل السلطة الى فرنسا الحرة ، والمفاوضات التي اجريت مع الجنرال كاترو . واكد الجانب الامريكي ان الولايات المتحدة الامريكية تستعد للاعتراف باستقلال سورية ولبنان وتعيين وزير امريكي مفوض فيهما بمجرد اعلان الاستقلال . واعترض على فكرة اخراج الفرنسيين من المنطقة التي عرضها الجانب البريطاني لسبرغور الامريكان ، وذكر الجانب الامريكي خلال المباحثات أنه من الضروري أن يحتفظ الفرنسيون بصلاحيات ادارية في البلدين حتى تضع الحرب اوزارها ، على أن يتحول القائد العام الفرنسي في بيروت الى سفير فوق العادة . ولكن الجانب البريطاني رأى ضرورة أن ينظم الفرنسيون علاقتهم بالبلدين في شكل معاهدة على نسق مافعلته بريطانيا مع مصر والعراق ، وأن يتخذ الفرنسيون موقفاً محدداً من مطالب الاستقلال في البلدين حرصاً على مصالح الحلفاء في المنطقة ، وأنه يجب عقد اتفاقية تسوية اذا فشلت تجربة تعايش المصالح الانجلو - فرنسية .

ولم يعترض الجانب الامريكي على المقترحات البريطانية ، غير أنه اعلن اعتراضه على ما تعهدت به بريطانيا لفرنسة الحرة في اتفاقية ليلتون - ديجول ، من أن يكون لفرنسة امتيازات خاصة في سورية ولبنان دون سائر الدول الكبرى الاخرى ، لان ذلك يتعارض في رأيهم مع « مبدأ التعايش » الذي طالبت به امريكة (١٩) .

وتناولت المباحثات البريطانية - الامريكية موضوع التعاون بين البلدين لدعم اقتصاديات المنطقة في اطار « المجلس الاقتصادي للشرق الاوسط MEEC » ، باعتباره امتداداً لنشاط مركز تموين الشرق الاوسط MESC الذي نجح في تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي لبلاد الشرق الاوسط خلال انقطاع الخطوط الملاحية في البحر المتوسط بسبب ظروف الحرب . على أن يكون المجلس المقترح بمثابة مؤسسة

انجلو - أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة في النواحي الاقتصادية ، ويشمل نشاطه سورية ولبنان أيضا . وقد وافق الجانب الأمريكي على الاقتراح البريطاني بهذا الصدد ، على أن يكون المجلس « منظمة اقليمية » ، وليس مجرد جهاز انجلو - أمريكي ، بحيث تساهم فيه جميع دول المنطقة . وكانت حجتهم في ذلك ان حكومات المنطقة لن تهتم بهذا المجلس اذا لم تساهم فيه مساهمتها في الامم المتحدة . واصر المفاوضون الامريكان على أن يكون المجلس منظمة محلية تعتمد على جهود الكفايات المحلية ، وتموله دول المنطقة ، على أن يقتصر دور البريطانيين والامريكان على تقديم المشورة الفنية (٢٠) .

ولم يكن من المتوقع ان تعترف الولايات المتحدة الامريكية بالشرق العربي منطقة نفوذ بريطانية ، في الوقت الذي كان فيه الامريكان قد مهدوا الطريق لتوطيد نفوذهم في المنطقة ، مستفيدين في ذلك من ظروف الحرب . وكانت استراتيجية الامريكان تقوم على توسيع مصالحهم الاقتصادية عامة والبتروولية خاصة (٢١) ، ومن ثم كان تركيزهم في تلك المباحثات على الجانب الاقتصادي ، وطرحهم لمبدأ « التعايش » بين الدول الكبرى بدلا من التسليم باعتبار المنطقة مرتعا للنفوذ البريطاني وحده . ولذلك لم ينحسروا للاقتراح الخاص بتصفية الوجود الفرنسي في الشرق العربي على يد الانجليز ، وان كانوا لم يقبلوا الاعتراف لفرنسة بامتيازات خاصة في سورية ولبنان .

وفي ضوء تلك المباحثات بدأ الانجليز يخففون من ضغطهم على فرنسة الحرة من اجل المسألة السورية ، ولكن ذلك لم يتم طرفة ، فقد حرص الانجليز على اقامة سد منيع بين الفرنسيين والعرب . وعندما زار تشرشل فرنسة المحررة في نوفمبر ١٩٤٤ ، كان ديجول رئيسا لفرنسة ، وفتح ملف سورية في الاجتماع الذي عقد بين الرجلين بحضور ايدن وزير الخارجية البريطانية وبيدو Bidault وزير الخارجية الفرنسي ، ذكر ديجول انه منح سورية ولبنان استقلالهما بنفس الشروط التي منحت بها بريطانيا الاستقلال لمصر والعراق . وأبدى تشرشل تفهمه لذلك وأكد مرة أخرى لديجول أن الحكومة البريطانية لا تفكر في أن تحل محل فرنسة في المنطقة .

وهنا استطرد ديجول قائلا : « ان ما نهدف اليه ان يكون لنا وجود في المنطقة على ان يتخذ ذلك شكل معاهدة تضمن امتيازاتنا » . فأجابه تشرشلسل بقوله : « ان هذين البلدين مستقلان ، واذا حاولتم ذلك فستعرضون أنفسكم للمتاعب » . فرد بيدو على الفور بحدّة : « ان وجودنا في سورية ولبنان حيث سقط رجال فرنسيون صرعى ، يضع على عاتقنا ارث مقدس » .

ولم يملك رئيس الوزراء البريطاني سوى أن يعد بنقل وجهة نظر فرنسا الى مؤتمر السلام ، وأبدى استعدادة للدفاع عن وجهة النظر الفرنسية مابقى الفرنسيون بعيدين عن اثاره الاضطرابات في سورية ولبنان (٢٢) .

وكانت اخر مهمة كلف بها الجنرال سبيرز الوزير البريطاني المفوض في سورية ولبنان ، قبل اقصائه من منصبه في ديسمبر ١٩٤٤ ، هي ابلاغ الحكومتين السورية واللبنانية نصيحة الحكومة البريطانية للتفاوض مع فرنسا حول عقد معاهدة منظمة للعلاقات السورية - الفرنسية - اللبنانية ، غير ان هذه النصيحة البريطانية قوبلت بالرفض التام من جانب البلدين (٢٣) .

وفي طريق عودتهما من يالطا توقف تشرشل وايدن بالقاهرة في ١٧ فبراير ١٩٤٥ حيث اجتمعا بالرئيس السوري شكري القوتلي ، وأوضح تشرشل للقوتلي ان بريطانية بذلت كل الجهد لافناع الفرنسيين بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان ، ولكن يجب على السكان بدورهم الا يقذفوا بالفرنسيين خارجا (٢٤) .

وعاد تشرشل الى تناول نفس المسألة في تصريح ادلى به أمام مجلس العموم في ٢٧ فبراير ١٩٤٥ ذكر فيه ان بريطانية قررت « احترام استقلال سورية ولبنان، وان تبذل أقصى الجهد للمحافظة على الوضع الخاص لفرنسة في ضوء الروابط التاريخية والثقافية التي ربطتها بالمنطقة منذ زمن بعيد .. ونأمل أن يستطيع الفرنسيون الاحتفاظ بوضعهم الخاص » . وأكد تشرشل على عدم استطاعة بريطانية الوصول الى حل لهذه المشكلة وحدها عندما قال : « يجب ان نلاحظ حقيقة ان روسيا والولايات المتحدة اعترفتا باستقلال سورية ولبنان ، ولا تميلان الى تأييد أي وضع خاص لاي دولة أجنبية أخرى » (٢٥) .

وقد يبدو غريبا أن يتحول الموقف البريطاني من الوجود الفرنسي في سورية ولبنان من الرفض التام لذلك الوجود ، الى التمسك بضرورة المحافظة على ماسماه تشرشل « بالوضع الخاص » لفرنسة في المنطقة . ولكن هذا الموقف البريطاني كان موجها - في رأينا - ضد سياسة الرئيس روزفلت الذي تبنى مبدأ تصفية الوجود الاستعماري الصارخ في الشرق الاوسط ، على أن يستبدل به سياسة « التعايش » أو « الباب المفتوح » التي تتيح للمصالح الاقتصادية الامريكية فرصة النمو ، وتفتح الباب على مصراعيه أمام النفوذ الامريكي الذي كان يعد العدة للتغلغل في المنطقة فيما بعد الحرب . ولذلك كان الانجليز يرمون من وراء تمسكهم باقامة علاقة تعاهدية بين فرنسا وسورية ولبنان ، الدفاع عن الاساس الذي قامت عليه سياسة بريطانية في مصر والعراق في مواجهة الضغوط الامريكية ، والمحاولات الامريكية لتحقيق كسب سياسي في المنطقة على حساب بريطانية .

فقد حاول الانجليز حمل الامريكان على تغيير موقفهم ، عندما دارت مباحثات بين الجانبين (في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤) ذكر فيها الجانب البريطاني ان بريطانية لاتنوي البقاء في سورية وأن فرنسا تسترد قواها يوما بعد يوم ، فاذا لم تنتهز سورية ولبنان الفرصة الان وتوقع معاهدة مع فرنسا ، فقد لاتستطيع الحصول على الشروط المناسبة التي يمكن أن تحصل عليها الان ، ومن ثم كان على البيت الابيض أن يؤيد احتفاظ فرنسا بعلاقات مع البلدين على نسق العلاقات البريطانية - العراقية (٢٦).

ولكن الجانب الامريكي لم يستجب لوجهة النظر البريطانية ، فرفضت الخارجية الامريكية في مذكرة وجهتها الى السفارة البريطانية بواشنطن (٥ أكتوبر ١٩٤٤) فكرة التزام سورية ولبنان بتوقيع معاهدة مع فرنسا على النمط البريطاني . وفي لقاء تم بين رئيس قسم الشرق الادنى بالخارجية الامريكية Foy Kohler والممثل السياسي الفرنسي في واشنطن ، حذر الاول من ان حكومتي سورية ولبنان قد تلجآن الى طلب المساعدة من الاتحاد السوفيتي ، اذا تعرضتا لضغط شديد من جانب فرنسا ، وأصر كوهلر على ضرورة اقلاع الفرنسيين عن فرض شروط معاهدة ١٩٣٦ ، أو شروط شبيهة بتلك التي وردت في المعاهدة العراقية - البريطانية ، على أي من البلدين . وفي برقية ارسلها Hull وزير الخارجية الامريكي الى جورج وودزورث George Wadsworth الوزير الامريكي في بيروت (٤ أكتوبر) ، أشار الى أن الولايات المتحدة لا تعارض في ابرام أي معاهدة بين سورية ولبنان وفرنسا اذا قبلها الجانب العربي بمحض ارادته ، « ولكننا لا نعتزم حث الحكومتين على توقيع أو ابرام أي معاهدة كانت مع الفرنسيين ، كما اننا لن نوافق على اية معاهدة تعطي للفرنسيين امتيازات خاصة في البلدين » (٢٧) .

لقد كانت أمريكا ترمي بكل ثقلها في الشرق العربي ، متخذة من السعودية منطلقا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة . وكانت تريد - على ما يبدو - بالتضييق على الوجود الفرنسي في سورية ولبنان ، تنبيه الانجليز الى حقيقة أن انفرادهم بالمنطقة امر لايمكن أن تقبل به الولايات المتحدة ، كما أنها لا تعترف بالامتيازات التي خلعتها فرنسا ، وبالتالي بريطانية ، على نفسها في المنطقة . فهي من باب أولى لا تعترف بالشرق الاوسط منطقة نفوذ بريطانية ، وهو مالم يدخله الانجليز في حسابهم عندما وضعوا مخططاتهم السياسية للمنطقة فيما بعد الحرب ، وظنوا ان باستطاعتهم احتواء الاطماع الامريكية بعد طرد الفرنسيين من المنطقة في اطار من التعاون الاقتصادي . وغاب عن أذهانهم أن الحرب العالمية الثانية نقلت لواء قيادة المعسكر الغربي الى أمريكا التي كانت لها مخططاتها الخاصة بها ، والتي لايمكن أن تتوافق مع ما رسمه الانجليز .

مصادر البحث

أولا - وثائق غير منشورة :

Foreign Office, Political Correspondence, F O 371/34975, 39985.

ثانيا - وثائق منشورة :

House of Commons Debates, 5 th series, vol 374.

ثالثا - الكتب :

Anton W . De Porte, **De Gaulle's Foreign Policy 1944 - 1946**, Cambridge, Mass. 1968.

Basil Liddell Hart, **History of the Second World War**, London 1970.

Davet, Michel - Christian, **La Double Affaire de Syrie**, Paris 1967.

De Gaulle, **Memoires de Guerre**, vol 1, Paris 1954.

Mark Arnold - Foster, **The World at War**, London 1973.

Sachar, Howard M. ,**Europe Leaves the Middle East 1936-1954**, London 1974.

Woodward, Sir E. Liewellyn, **British Foreign Policy in the Second World War**, 2 vols, London 1970 .

الحواشي :

(1) Basil Lidell Hart, **History of the Second World War**, London 1970 .

Mark Arnold-Foster, **The World at War**, London 1973.

Woodward, Sir E. Liewellyn, **British Foreign Policy in the Second World War**, 2 vols, London 1970.

(2) F. O. 371/34975/E3234 Casey to Eden, 20 May 1943.

(3) Woodward, **Op. cit.**, vol I, pp 584 - 85.

(4) House of Commons Debates, 5 th series, vol 374, col. 76.

(5) Woodward, **Op. cit.**, vol I pp 586 - 92. see also; Anton W. De Porte, **De Gaulle's Foreign Policy**, 1944 - 1946, Cambridge, Mass., 1968,p. 131.

(6) De Gaulle, **Memoires de Guerre**, vol I, Paris 1954, P 213.

- (7) F. O. 371/34975/E 3234, Middle East War Council Resolutions on the British Post-War Policy.
- (8) F. O. 371/34975/E 3234 ME WC, Aide Memoire on Syria.
- (9) F. O. 371/34975/E 3234, Minute by R.M.A. Hankey, 24 May 1943.
- (10) Ibid.
- (11) F.O. 371/34975/E 4081 Casey to Cadogan, 25 June 1943.
- (12) F.O. 371/34975/E 3896 War Cabinet, Note of a Meeting Held in Sir Alexander Cadogan's Room at the Foreign Office on 28 June 1943.
- (13) F.O. 371/34975/ E 3896, W. C. O., Note of a Meeting held in Sir Alexander Cadogan's room at the Foreign Office on 29 June 1943.
- (14) F.O. 371/34975/ E 4265, Secret, Note by the Foreign Secretary Submitting Recommendations as Regards to British Policy in the Middle East, 15 July 1943.
- (15) F.O. 371/34975/E 4462, Minute by Baxter, 31 July 1943.
- (16) F.O. 371/34975/E 4833, Secret, Casey to Eden, 14 August 1943.
- (17) F.O. 371/34975/E 5925, Secret, Further Note on Peace Terms in the Middle East, Memo by Colonel Glubb, 1 October 1943.
- (18) Ibid.
- (19) F.O. 371/39985/E 2319, Memorandum on Anglo-American Conversations Regarding Middle East, Second meeting, 12 April 1943.
- (20) F.O. 371/39985/E 2455, Anglo-American Conversations Regarding Middle East, 4th meeting, 18 April 1944.
- (21) F.O. 371/34975/E 4462, Eden to Lord Halifax, 31 July 1943.
- (22) Davet, Michel - Christian, **La Double Affaire de Syrie**, Paris 1967, pp. 244 - 46.
- (23) Sachard, Howard M., **Europe Leaves the Middle East 1936 - 1954**, London 1974, pp. 311 - 12.
- (24) Woodward : **OP. Cit.**, P 275.
- (25) Sachar : **OP, cit.**, P. 313 .
- (26) Ibid, P 313 .
- (27) Ibid, P. 314.